اتجاهات الصراع والدروس المستفادة لتعزيز السلام أثناء الانتقالات السياسية

هذا المستند من صفحتين هو نسخة مختصرة من موجز السياسة الصادر في يناير 2023 عن المعهد الجمهوري الدولي (IRI)، "دعم الانتقالات السياسية السلمية: اتجاهات الصراع الرئيسية والدروس المستفادة لتعزيز السلام". يتضمن موجز السياسة النتائج الرئيسية من البحوث النوعية المتعمقة التي أجراها المعهد الجمهوري الدولي في عامي 2021 و2022 في ثلاث بيئات انتقالية: السودان، وغينيا، وقسم كاوكا في جنوب غرب كولومبيا. أكمل المعهد الجمهوري الدولي هذا المجهود ببحوث مكتبية عالمية للتحقيق في اتجاهات الصراع أثناء الانتقالات السياسية، بالإضافة إلى الإستراتيجيات التي يمكن للفاعلين المحليين والدوليين في مجال الديمقراطية وبناء السلام استخدامها لتعزيز نتائج الانتقال السلمي والديمقراطي.

ما هو الانتقال السياسي؟

يمكن فهم الانتقال السياسي على أنه لحظة سياسية تمر بتغيير كبير في القيم، أو المؤسسات، أو القيادة، أو الحكومة. تحدث الانتقالات السياسية عندما يتم تغيير ما يسمى بقواعد اللعبة بشكل أساسي بطريقة يمكن أن تؤدي إلى زيادة خطر اندلاع الصراع. يمكن أن تشمل الانتقالات السياسية الثورات الديمقراطية، واتفاقات السلام، والتقارب السياسي، والانقلابات. إن عالم الحالات الذي يتناسب مع تعريف الانتقال السياسي أوسع من هذا بالطبع. لكن هذه أمثلة تتضمن مزيجًا من تغيير في القواعد، والقيم، والمؤسسات، والقيادة ينتج عنه أمر واقع ما بعد الانتقال مختلف جذريًا.

أربعة عوامل شاملة تؤثر في اتجاهات الصراع أثناء الانتقالات السياسية

تختلف اتجاهات الصراع خلال الانتقالات السياسية اختلافًا كبيرًا اعتمادًا على السياق الاجتماعي السياسي، الذي يمكن أن يشمل ما إذا كان العنف يتصاعد، أو تتفاقم عوامل الصراع، أو تظهر فرص جديدة للسلام. ومع ذلك، هناك العديد من **العوامل الشاملة** التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة التعرض لاندلاع العنف خلال الفترة الانتقالية.

أولاً، يؤثر الاستبداد الراسخ والإقصاء السياسي والعنف في مسار الانتقال. يمكن للنزاع العنيف المنتشر أن يخلق ظروفًا لا تستجيب فيها الجماعات والمنشآت مثل الشرطة، والقضاء، والمؤسسات القانونية للمواطنين. في النظام السياسي الذي يحتفظ بآثار الاستبداد، يمكن للنخب على المدى الطويل الحفاظ على نفوذ سياسي هائل، وقد تكون لديها حوافز لتعطيل ترسيخ الديمقراطية أو استغلال عملية التطور الديمقراطي من خلال الاحتيال، والترهيب، ورعاية العنف. ينتشر العنف بشكل خاص عندما تواجه الأنظمة الاستبدادية خطر ثورة شعبية جماهيرية.

ثانيًا، يساهم الحرمان المنهجي والتمييز الحقيقي أو المتصور في زيادة خطر العنف. التهميش والانقسامات المجتمعية العميقة عوامل ملحة للصراع. خلال فترة الانتقال السياسي، تكون هذه الانقسامات أكثر عرضة للتسييس والتصعيد إلى صراع عنيف، لا سيما إذا استغلتها الجهات السياسية أو النخب الأخرى. في مثل هذه الحالات، قد تتفاقم الانقسامات العرقية، أو القومية، أو الدينية، أو الطبقية، أو العنصرية عندما تتعطل تشكيلات السلطة القائمة ووسائل المنافسة السياسية بسبب الانتقال.

ثالثًا، يؤدي النقص في تمثيل المرأة خلال الفترة الانتقالية -وأثناء عمليات السلام على وجه الخصوص- إلى إعاقة الشمولية الانتقالية؛ ما يزيد من خطر الانتكاس للصراع. من المرجح أن تستمر اتفاقيات السلام لأكثر من عامين بنسبة 20 في المائة، ومن المرجح أن تستمر بنسبة 35 في المائة لمدة 15 عامًا إذا شاركت النساء في محادثات السلام. ينهار ما يصل إلى 50 في المائة من اتفاقيات السلام في غضون خمس سنوات أو قبل ذلك؛ ما يدل على مخاطر صفقات النخبة التي تفشل في إشراك مجموعة واسعة من المجموعات بشكل مناسب. اعتبر الوسطاء إستراتيجيات إدماج النوع الاجتماعي مقترنة بالمشاركة السياسية المحلية كمفتاح لنجاح جهود السلام حتى على المستوى مفرط المحلية.

رابعًا، تخلق الفرص المتزايدة للمنافسة السياسية والسبل الجديدة لمعالجة المظالم حوافز للسلوك السياسي المتطرف، الذي يمكن أن يتحول في بعض الأحيان إلى العنف. خلال فترة انتقالية، يمكن التلاعب بالظروف سريعة التطور من قبل رواد الأعمال السياسيين الحريصين على القضاء على المنافسة والقادة المنافسين. يمكن للأجندات السياسية المستقطبة والجهات الفاعلة المفترسة أن تعرقل عملية الانتقال حيث يكافح أصحاب المصلحة الرئيسيون للتعامل مع القضايا التأسيسية. وبالمثل، قد يحاول العديد من أصحاب المصلحة الرئيسيين العودة إلى نسخة من الأمر الواقع قبل الانتقال، أو قد يرفضون فرضية أن الانتقال يحدث. تؤثر الدرجة التي يحاول بها اللاعبون السياسيون الرئيسيون تقويض أهداف الديمقراطية وبناء السلام للإصلاحيين الانتقاليين في السرعة التي يمكن بها تحقيق هذه الإصلاحات.

دمج فاعلي الحوكمة غير الرسمية والجماعات المسلحة

تشكل الجهات الفاعلة في الحكم غير الرسمية والجماعات المسلحة معضلات كبيرة لبناة السلام وممارسي المجموعات ذات الصلة بالتشخيص خلال عمليات الانتقال السياسي. يمكن أن يؤدي استبعادهم في خارطة طريق انتقالية طويلة الأجل إلى تقويض الجهود المبذولة لحل النزاع سلميًا. هناك حاجة إلى حلول إبداعية لتحديد كيف يمكن للفاعلين الديمقراطيين العمل مع الهياكل السياسية غير الرسمية (مثل المجموعات التقليدية أو الدينية) التي يمكن أن توفر استقرارًا على مدى أبعد. من أجل تحقيق انتقال سياسي

لإرساء أسس الأمر الواقع الديمقراطي والسلمي، من الأهمية بمكان حل اللغز حول أفضل السبل لمواءمة أنظمة الحكم الحكومية وغير الحكومية. يمكن أن يؤدي الفشل في القيام بذلك إلى فراغ في الحوكمة غير الرسمية والسياسة على المستوى المحلي، حيث ستعمل المجموعات الجديدة ورواد الأعمال السياسيون على ملئه بسرعة.

سبع إستراتيجيات لتعزيز الانتقالات السياسية السلمية:

1. إدارة توقعات الجمهور. يعد إبلاغ الجمهور بأن الظروف اليومية قد تستغرق وقتًا للتغيير خطوة حيوية لنجاح الانتقال. يجب ألا يقتصر دعم التطور الديمقراطي والحكم على السنوات القليلة الأولى من الانتقال.

2. الاستفادة من البيئة الانتقالية لتقنين الإصلاحات السياسية الشاملة. عند الدعوة إلى سياسات شاملة، من المهم التخفيف من رد الفعل العكسي المحتمل من المجموعات المهيمنة. يمكن لإعلام أصحاب المصلحة بفوائد إعادة توزيع الديناميات الاجتماعية والسياسية أن يخفف من رد الفعل العكسي.

3. عند الاقتضاء، قم بإشراك المقاتلين السابقين المسرَّحين من الجماعات المسلحة الذين يمكنهم العمل كوسطاء والمساعدة في إعادة الثقة في الحكومة بعد اتفاق السلام. قد يستلزم ذلك العمل خلال مرحلة المفاوضات المبكرة لدعم تسريح المتمردين والمساعدة في إعادة الثقة في الحكومة.

4. النظر في مصادر الشرعية الموجودة ودمجها في النظام السياسي. يعد توسيع الخدمات العامة والحوكمة المستجيبة أمرًا بالغ الأهمية لإيقاف العنف، خاصة إذا كان ذلك من خلال زيادة قدرة الدولة أو إنشاء شراكات جديدة مع مقدمي خدمات الحكم غير الرسميين.

5. تطوير منصات بناء إجماع في الآراء لمجموعات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المؤثرة للالتقاء والانخراط في حوار حول كيفية تداخل أهدافهم المقصودة في المرحلة الانتقالية. هذا مهم لأن عمليات الانتقال غالبًا ما تشتمل على جهات فاعلة ذات أجندات متنافسة وعلاقات معقدة. إن تحقيق التوازن بين هذه المصالح ضروري للحفاظ على مشهد سياسي مستقر.

6. بناء مهارات الأحزاب السياسية وأعضاء أحزابهم لتطوير ائتلافات داخل الأحزاب وداخلها وأجندات سياسية متماسكة. في السياقات الانتقالية، قد لا تمتلك الأحزاب السياسية الناشئة برامج سياسية قوية. يمكن لمشاركة الأحزاب السياسية أن تعزز قيم الاعتدال والمصالحة. هذه القيم تبني الثقة بين الفاعلين الأمنيين والمدنيين الرئيسيين.

7. تعزيز الدور الرقابي لمجموعات المجتمع المدني. تخلق الانتقالات السياسية فرصًا للجهات الفاعلة الخبيثة لإساءة استخدام سلطتها، وانتهاك حقوق الإنسان، والتراجع عن الامتثال لآليات حماية الحقوق الديمقراطية. إن تعزيز قدرة مجموعات المراقبة على مراقبة المؤسسات الانتقالية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وإساءة استخدام السلطة، وما إلى ذلك، هو أداة فعالة لفضح المخالفات وضمان استجابة الحكم المحلي لاحتياجات المواطنين.

المعهد الجمهوري الدولي

منظمة غير ربحية، وغير حزبية، المعهد الجمهوري الدولي (IRI) يعزز الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال مساعدة الأحزاب السياسية لتصبح أكثر استجابةً، وتعزيز الحوكمة الشفافة والخاضعة للمساءلة، والعمل على زيادة دور الجماعات المهمشة في العملية السياسية - بما في ذلك النساء والشباب. يتوفر مزيد من المعلومات على www.iri.org.